الخاتمة

إصلاح ثقافتنا

تنطبق ملاحظة چون ماينارد كينز على أحوالنا اليوم بمثل ما كانت تنطبق على الأحوال فى أعقاب انهيار وول ستريت. قال: «لقد أدخلنا أنفسنا فى ورطة عملاقة عندما اندفعنا متخبطين للتحكم فى ماكينة دقيقة رهيفة لا نفهم كيف تعمل». لكن النظام المالى الآن هو أكثر انتشارا وضخامة وأشد خطرا بكثير. وعلى الرغم من أهمية التنظيمات والرقابة الداخلية لضبط الأعمال المصرفية إلا أنها لن تكون كافية أبدا. لابد أن يؤسس الإصلاح على استيعاب كامل ودقيق للواقع الجديد المكوكب– ولابد لمن يريد فهم الماكينة المالية الحديثة من فهم نظام الأوف شور. لقد حان وقت التعاطى مع الأوف شور بجدية وتكريس. سنشير، بإيجاز، وبدون ترتيب معين، إلى عشرة مجالات كبرى للتغيير، وجميعها تتداخل مع بعضها، ويربط الأخير فقط بينها جميعا.

أولا، تستطيع أن تسعى إلى الشفافية، وفى هذا الصدد سيكون ثمة حاجة إلى تغييرات كثيرة ومتنوعة، وإليكم اثنين منها.

تحدُث حوالى ٦٠٪ من تجارة العالم داخل الكوربوريشنات متعددة الجنسية، التى تُخفّض ضرائبها من خلال إخفاء الأموال ونقلها بين الاختصاصات القضائية من أجل خلق مسارات ورقية زائفة تنقل بها أرباحها إلى ملاذات صفرية الضرائب ونفقاتها إلى بلاد ضرائبها مرتفعة. تتسبب تعقيدات هذا النظام وتكاليفه فى أضرار كبيرة. لكن تلك المناورات غير مرئية، ولا يظهر لها أثر فى تقارير الكوربوريشنات السنوية. باستطاعتها، وفقا للأحكام المحاسبية الراهنة، رفع كل نتائجها وتفريغها - الأرباح، القروض، مبالغ الضرائب المسددة.. إلخ- من بلدان عديدة وإدماجها فى رقم واحد، وربما تُفكك (تُحلَّل) عن كل منطقة. مثلا، قد تقوم

إحدى الكوربوريشنات بنشر أرباحها من إفريقيا، لكن لا يستطيع أحد تفكيك تلك الأرقام وفصلها عن بعضها ليتمكن من معرفة أرباحها من كل بلد، ولا يستطيع أحد الحصول على تلك المعلومات من أى مكان. وبذلك، تختفى عن النظر تدفقات عبرالحدود تبلغ قيمتها تريليونات الدولارات. وهكذا، لا يستطيع المواطن فى بلد ما أن يعرف من تلك التقارير ما إن كانت تلك الكوربوريشن تزاول أنشطتها فى بلده، ناهيك عن معرفة ما تفعله، ومستوى نشاطها، وأرباحها، وموظفيها المحليين، أو الضرائب التى تسددها، وفيما تصبح الكوربوريشنات متعددة الجنسية أكثر تركيبا وتعقيداً باستمرار، تزداد هذه المشكلة سوءا.

قام ريتشارد مرفى، الذى كان يعمل سابقا بمؤسسة KPMG المحاسبية، والذى بذل جهدا فائقا لوضع تلك المشكلة على الأجندة العامة، بتلخيص المشكلة:

«تحصل الشركة على ترخيصها بالعمل فى أية منطقة من الحكومة التى تمثل شعب تلك المنطقة. ونظير ذلك، فعليها واجب شركاتى يقتضى تقديم البيانات عن أنشطتها. وهذا هو جوهر التمثيل والترخيص والمحاسبة. بدلا من ذلك، فلدينا شركات تتظاهر بأنها تطفو فوق تلك البلدان [لا تمارس نشاطا على أرضها]. لكن ذلك غير صحيح». إذا أصبح على الشركات متعددة الجنسية تحليل معلوماتها المالية وفقا لكل بلد على حدة، وكشف ما تعمله فى كل منها، ستصبح الأسواق الكوكبية، أكثر شفافية. ستصل كنوز سرية من المعلومات ذات القيمة الحيوية للمواطنين والمستثمرين والاقتصاديين والحكومات إلى الداخل وإلى مجال البصر وعلى الرغم من أن كتابة التقارير عن كل بلد على حدة يشهد تقدما فى دوائر صنع السياسة وبخاصة بالنسبة لصناعات التعدين والنفط، فإن هذا بحاجة إلى دعم كبير، وينبغى أن يتوسع ليشمل جميع البيزنسات، والمصارف بخاصة.

الخطوة الجوهرية الأخرى تتعلق بتبادل الحكومات للمعلومات عن دخول مواطنى كل منها وأصوله. إذا حدث وامتلك شخص أصولا تولّد الدخل فى بلد آخر، فينبغى أن تعلم هيئات الضرائب فى موطنه عنها، من ثم، ينبغى للحكومات تبادل المعلومات ذات الصلة شريطة وجود ضمانات مناسبة. لكن المعيار السائد لتبادل المعلومات هو معيار «المعلومات حسب الطلب» الذى وضعته دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وهو خدعة تستلزم أن يكون البلد على علم مسبق بما يريد أن يعرفه قبل أن يطلب المعلومات من بلد آخر على أساس ثنائى، وهنا، تصبح البلدان النامية هى الأكثر عرضة للخسارة.

يمكن أن يحل بديل أفضل بكثير محل معيار دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية: تبادل معلومات تلقائى على أساس متعدد الأطراف بحيث تُخبِر البلاد بعضها بما يملكه دافعو ضرائب كل منها وما يكسبونه بدون أن يكون تقديم الطلب ضروريا. يوجد مثل هذا النظام فى أوروبا، ويعمل بنجاح ولا تتسرب منه

المعلومات. هذا على الرغم من وجود ثغرات ينبغي سدها من أجل الدفاع ضد ائتمانات جزر الكايمان، وكوربوريشنات نيڤادا، ومؤسسات ليتستنستاين، ومنشآت Truehands النمساوية الخفية والأنشطة السرية التي تعم نظام الأوف شور. بدأت الدعوة لهذا التغيير تكتسب زخما هنا، ويمكن نشر ذلك في أنحاء العالم المختلفة ودعمه بقوة. يمكن أيضا استخدام العقوبات والقوائم السوداء لحفز تلك النقلة.

ثانيا، بإمكان الإصلاحات منح الأولوية لاحتياجات البلدان النامية.

يبدو النموذج وأنه لا يتغير أبدا. يبتدع اختصاص قضائي للسرية بنية أوف شور جديدة مسيئة منتهكة، وتقيم البلدان الغنية دفاعات ضدها بقدر ما تستطيع. بيد أن البلدان الفقيرة التي تعوزها الخبرة المناسبة تُترك مفتوحة أمام الاستنزاف الجديد. في فبراير ٢٠١٠، أجرت منظمة Misereor الألمانية للتنمية أبحاثا على اتفاقيات تبادل المعلومات الجديدة التي تم توقيعها بين البلدان بعد أن وعد قادة العالم بتشديد الإجراءات على الملاذات الضريبية في أعقاب اجتماع مجموعة العشرين بواشنطون في ٢٠٠٨ . وجدت المنظمة أن البلدان منخفضة الدخل لم تُوقّع سوى على ٦٪ من المعاهدات الضريبية، وعلى صفر في المائة من معاهدات تبادل المعلومات، وانتهت إلى أنه على حين أن «دول مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقوم بالدعاية لتلك المعاهدات بصفتها أفضل ما تم التوصل إليه من معايير الشفافية والتعاون الكوكبية، إلا أن الإحصائيات تبين أنه قد تم استبعاد الدول الفقيرة النامية منها».

إن الضرائب هي سندريلا النقاشات حول تمويل التنمية. فبعد أن تم حجبها لعقود عديدة من خلال شقيقاتها المهيمنة المعونات وخفض الديون - فقد بدأت الضرائب الآن تظهر من وسط الظلال. والضرائب هي الشكل الأكثر استدامة والأكثر أهمية، والأكثر فائدة لتمويل التنمية. تجعل الحكام يخضعون للمحاسبة أمام مواطنيهم، وليس أمام المانحين، كما أن أنواع الضرائب الصحيحة تحفز

الحكومات لإقامة ما تحتاجه من مؤسسات قوية لجعل مواطنيه ومؤسسات البلد يسددون الضرائب. مؤخرا، قال ترفور مانويل، وزير مالية جنوب إفريقيا «إن من التناقض دعم زيادة معونات التنمية، مع التعامى عن إجراءات الشركات متعددة الجنسية وأخريات لتقويض الوعاء الضريبى للبلدان النامية».

بإمكان أشياء ثلاثة أن تحدث الآن. أولا، باستطاعة البلدان ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة أن تجمع عزمها وتعبر عن قلقها إزاء النظام الكوكبى لنقل الثروة من البلاد الفقيرة إلى البلاد الثرية، وأن تعمل معا. بدأت بعض البلاد مثل البرازيل والهند فى إقامة دفاعات ضد الأوف شور، والآن فقد حان الوقت ليصبح ذلك التوجه حركة جماهيرية. ثانيا، بإمكان المعونة التنموية الرسمية فى هذا المجال أن تتصاعد دراماتيكيا: حاليا، لا يُنفق سوى أقل من واحد على ألف من معونات التنمية على مساعدة البلاد لتحسين نظمها الضريبية، فيما ينفق الكثير على أفكار قد تؤدى إلى زيادة الفقر لا إلى تحسين أوضاع الفقراء. ثالثا، بالإمكان أن يحدث تغيير كبير لو توقف المواطنون والتنظيمات الأهلية عن التركيز الحصرى على المعونة، وأعادوا إحياء النقاشات حول الضرائب ودورها فى دعم إخضاع المسئولين للمحاسبة. باستطاعة المعونات المساعدة، لكن حينما تُستنزف ١٠ دولارات من البلدان النامية نظير كل دولار معونة تتلقاه، تصبح ثمة حاجة لنهج جديدة.

يتمثل التغيير الكبير الثالث فى مواجهة شبكة العنكبوت البريطانية التى تعتبر أهم عنصر مفرد فى نظام الأوف شور الكوكبى وأكثرها عدوانية.

ينبغى القضاء على كوربوريشن ذا سيتى أوف لندن- تلك الجزيرة الأوف شور، الواقعة فى قلب لندن، والتى تطفو محررة جزئيا من شعب بريطانيا ونظامه الديموقراطى، - وإخضاعها لتصبح جزءا من لندن الموحدة والديموقراطية. لابد من تقويض شبكة ذا سيتى الدولية العنكبوتية، تلك الآلية التى تقوم بحصد رأس المال النقدى من أنحاء الكوكب مهما بلغت درجة قذارته، والتربح منه. إنها تلحق

الأضرار بالشعب البريطاني وبشعوب العالم أجمع. وبما أن بريطانيا خاضعة لذا سيتي ولقطاعها الأوف شور بدرجة لن تتمكن معها من التخلص منها وحدها، يصبح ممارسة الضغط الخارجي ضرورة ملحة. ينبغي أن تعرف الدول النامية بخاصة أن هذا نظام اقتصادي إمبريالي وأن نخبهم السياسية والمالية متورطون فيه بعمق. كما أننا أيضا بحاجة إلى فهم أكبر لدور الولايات المتحدة بصفتها اختصاص أوف شور قضائيا في حد ذاتها، وما يتسبب فيه هذا الوضع من أضرار داخل الولايات المتحدة وخارجها.

المجال الرابع للتغيير هو الإصلاح الضريبي بالداخل. توجد إمكانيات لا حصر لها لإحداث هذا التغيير، وسأركز هنا على حلّين واعدين كادا أن يُغفلا تماما.

الأول هو ضريبة قيمة الأرض. ولنورد هنا بعض الأمثلة لتبسيط ما نعنيه. إن المُوسيقيَّ الذي يعزف في الشوارع سيكسب دخلا إذا عزف في شارع بوسط البلد أكبر كثيرا مما سيكسبه لو أنه عزف على أطراف المدينة، وهذه الزيادة في المكتسبات ليست بسبب مهاراته أو جهده، بل بسبب الموقع، إنها قيمة إيجارية صافية غير مكتسبة. وهكذا، فحينما تقوم الحكومة بإنشاء خط سكة حديد رئيسي، سيشهد أصحاب الملكيات القريبة من المحطات الجديدة ارتفاعا في قيمة أملاكهم بدون أي جهد منهم. سيكون ذلك بمثابة ثروة هبطت من السماء، قيمة إيجارية غير مكتسبة. النهج الصحيح تجاه مثل تلك الإيجارات الطبيعية غير المكتسبة هو رفع المعدلات الضريبية عليها (واستخدام العائدات إما لتخفيض الضرائب على مجالات أخرى أو لزيادة الإنفاق). هذه ليست ضرائب على الأملاك، بل على قيمة الأراضي. وسواء كان مالك هذا العقار الذي ارتفعت قيمته أحد أفراد النخب السياسية أو المالية من البلدان النامية يتخفى وراء مؤسسة في أحد مراكز الأوف شور، أم لا، فإن قوالب العقار وحجارته متجذرة بثبات على الأرض، وبالإمكان فرض الضرائب عليها. ولأنه ليس بالإمكان نقل الأرض وتحريكها من مكانها، فإن

هذه الضرائب محصنة ضد مهارب الأوف شور، كما أنها تشجع الاستخدامات المجدية للأراضى وتبقى على الإيجارات منخفضة عما يحتمل لها أن تكون بدون ذلك.

يحصل القطاع المالى على جزء كبير من أرباحه من بيزنس العقارات وقيمة الأراضى. إذا أخضعنا القيمة الإيجارية للأراضى للضرائب سنحصل على شريحة كبيرة من هذا البيزنس المالى مهما خضعت لإعادة هندستها بمراكز الأوف شور. كان لتبنى بيتسبرج هذه الضريبة عام ١٩١١ فى مواجهة المعارضة الشرسة من قبل ملاك الأراضى آثار إيجابية مذهلة من بينها عدم ارتفاع سعر الأراضى سوى بنسبة ٢٠٪ أثناء هوجة المضاربات على الأراضى فى جميع أنحاء أمريكا قبل انهيار عام ١٩٢٩. وبالإضافة إلى أنه يمكن تطبيق تلك الضريبة بأسلوب تصاعدى بسيط (الفقراء يدفعون أقل)، فإنها مفيدة جدا فى عمليات التنمية الداخلية.

تتعلق إحدى الخطط الناجعة التى يتم تجاهلها بالدول الغنية بالمنتجات المعدنية والنفطية. يتم تدفق مبالغ هائلة من الأموال المنهوبة أو أموال النفط المسروقة، دونما توقف إلى نظام الأوف شور لغسلها واستثماراها وإخفائها هناك، الأمر الذى يعمل أيضا على اختلال الاقتصاد الكوكبى وتشويهه. أحد الاقتراحات الجذرية والخلافية فى آن، هو قلب تلك العملية وذلك من خلال توزيع حصة كبيرة من الثروات الهائلة لتلك البلدان مباشرة على مواطنيها ودونما تمييز. لم يتم تفعيل هذا الاقتراح سوى فى أماكن قليلة مثل ألاسكا، لكنه قابل للتطبيق فى بقية تلك البلدان، حتى الفقيرة منها. سيؤدى هذا إلى حرمان مراكز الأوف شور من مئات مليارات الدولارات المنهوبة من البلدان ذات الثروات المعدنية والنفطية وإلى استفادة سكان تلك البلاد من ثرواتهم بشكل مباشر.

إحدى متلازمات إصلاح الضرائب بالداخل، هى القيادة والفعل أحادى الجانب. بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، حاول مشرعو الولايات المتحدة إدخال نصوص

مناهضة لغسيل الأموال إلى صلب قانون الوطنية Patriot Act مما نجم عنه اندلاع معارك كبرى داخل أروقة الكونجرس بين مسئولى المصارف وأعضاء البرلمان. كان المصرفيون يدافعون، بين أشياء أخرى، عن البنوك الاعتبارية Shell banks بالأوف شور، والتى تتخفى وراء أمناء وأوصياء بحيث لا يستطيع أحد معرفة هوية ملاكها ومدرائها الحقيقيين. قاد السناتور كارل لفين، الذى كان قد أطلق حملة الشفافية، الهجوم ضد هذه البنوك، ونجح فى تحقيق غايته فى أجواء ما بعد ٩/١١. نصت البنود الجديدة على أنه لا ينبغى على أى بنك تلقى تحويلات من تلك البنوك الاعتبارية وعلى أنه لا يجوز لأى بنك أجنبى تحويل نقود تلقاها من بنك اعتبارى إلى الولايات المتحدة. وكانت النتيجة تقلص عدد هذه البنوك التى كانت تُعدّ بالآلاف إلى بضع عشرات. وعلى الرغم من أهمية التوافق الدولى على مثل هذه الأمور، إلا أن بإمكان القيادة الجسورة الحكيمة أن تفعل المعجزات.

كثيرا ما يحدث، وتحت تهديد الأفراد والكوربوريشنات بنقل مقارها أوف شور إذا أخضعت للضرائب أو الأحكام التنظيمية، أو طلب منها أن تكون أكثر شفافية أو أن تخضع لقوانين البلاد الجزائية، أن يمنح المسئولون الحكوميون ملاّك رءوس الأموال الأثرياء ما يريدونه، بل إن محاولات إغلاق مهارب الأوف شور التى تلحق الأضرار بالبلد تقابل بنفس التهديدات.

وكما أوضحت الأزمة الأخرى، فإن كثيرا من أنشطة الخدمات المالية ضارة بالفعل، ومن ثم، فإن غادرت بعض أجزاء الصناعات المالية البلاد سيكون هذا مفيدا للاقتصاد، حيث إن المشاريع الجيدة ستحصل على التمويل دائما سواء كانت البلاد مليئة بمؤسسات التمويل والممولين الأجانب أم لا، وذلك لأن البنوك المحلية فى وضع أفضل لتمويل تلك المشاريع وذلك لأنها تعرف عملاءها. علينا إذن إخضاع الصناعات المالية لضرائب البلد وأحكامها وفقا لاحتياجات اقتصاده الحقيقية، وتجاهل التهديدات بأن رءوس الأموال والمصرفيين سيذهبون إلى مراكز الأوف

شور، وبذلك، يتم التخلص من أجزاء تلك الصناعة الضارة، والإبقاء على الأجزاء المفيدة. باستطاعة الإجراءات أحادية الجانب العمل بنجاح. المهمة السادسة هى التعاطى مع المؤسسات الوسيطة ومستخدمى الأوف شور الخاصين.

درس رودولف سترام، البرلمانى السويسرى، ما حدث حينما تم إرخاء قوانين السرية المصرفية فى استجابة للضغوط الأجنبية وانتهى إلى أن الضغوط لا تنجح إلا حينما تمارس على البنوك، حيث كان يتم النظر إلى كل محاولة للضغط على الحكومة السويسرية بصفتها هجوما على الكبرياء القومية، ومن ثم، كانت تنتهى بالفشل.

حينما يعمد اللصوص من السياسيين ورجال المال والأعمال إلى نهب بلادهم ثم ينقلون ما نهبوه إلى مراكز ومؤسسات الأوف شور، فإن البنوك والمحامين والمؤسسات القانونية التى تساعدهم تعتبر مذنبة مثلهم تماما، وشركاء فى الجريمة. من ثم، فحينما يتم القبض على العميل ويحكم عليه بالسجن، فمن الواجب أيضا أن يلقى مدير علاقاته، أو محاسبه، أو وَصيُّة، أو محاميه، أو من يعمل باسمه فى الشركة، نفس المعاملة. لم تَسْعَ سوى قلة من التنظيمات إلى استدعاء مثل هؤلاء الوسطاء إلى المحكمة، من ثم، يجب تكثيف الجهود لتحقيق هذا الهدف.

سابعا، ثمة حاجة ملحة لإصلاح القطاع المالى، وبما أن الكثير قد كُتب وقيل فى هذا الموضوع، سأكتفى بتقديم توصيتين موجزتين.

أولا يجب أن يستوعب صناع السياسة، والصحفيون، وآخرون كثيرون كيف أصبحت الملاذات الضريبية مأوى محصنة للرأسمال النقدى، تحميه من الضرائب والضوابط والأحكام الرقابية والتنظيمية، وكيف أنها أسهمت بأساليب عديدة فى الأزمة الأخيرة. لابد من رفع حجاب الصمت والجهل ونشر الرسالة.

ثانيا، باستطاعة البلاد التى ينتابها القلق على أمان نظمها المالية تجميع قوائم سوداء بالملاذات المالية المُهيكلة على أساس مفهوم چرسى/ دلاوير عن الدولة

الأسيرة أو المقتصة تلك الأماكن التى تسعى إلى اجتذاب البيزنس من خلال تقديم مؤسسات مستقرة سياسيا لمساعدة الناس أو الكيانات على الالتفاف على أحكام الاختصاصات القضائية فى الأماكن الأخرى وقوانينها وتنظيماتها. سيكون تجميع مثل هذه القوائم سهلا بمجرد أن نفهم ما نبحث عنه بعد ذلك، وبمساعدة هذه القوائم، يمكن استحداث أشكالٍ من الحظر والتنظيمات والضبط لمساعدة البلاد على استعادة سيادتها والاستجابة لرغبات الناخبين. أيضا، سيفيد اختفاء تلك الكيانات من الصورة فى تسهيل التعاون الدولى فى مجال الإصلاح المالى، وسيساعدنا هذا الاقتراح على حماية أنفسنا من تكرار الأخطاء التى أدت إلى الأزمة الأخيرة، بل وأيضا الأخطاء التى ستؤدى إلى الأزمة التالية- والتى ربما لا يكون باستطاعتنا بعد تصور أسبابها.

ثامنا، باستطاعتنا مراجعة مسئولية الشركات.

تمنح المجتمعات الشركات ميزات هائلة مثل المسئولية المحدودة التى تمكن المساهمين من الحَدِّ من خسائرهم ونقل الديون المستحقة ليتحملها بقية المجتمع عندما تسوء الأمور. أيضا، فقد مُنِحت الشركات الحق القانونى لتعامل كشخص اعتبارى يستطيع نقل مقره إلى اختصاصات قضائية وقانونية مختلفة بأسلوب يكاد يكون اعتباطيا بغض النظر عن المكان الفعلى الذى تمارس فيه أنشطتها.

وفى البداية، كانت الكوربوريشنات مقابل تلك الميزات مقيدة بمجموعة من الالتزامات للمجتمعات المنشأة بها، وبخاصة الالتزام بالشفافية حول أنشطتها وتسديد الضرائب عنها.

قوض نظام الأوف شور كل هذا. وعلى الرغم من أنه قد تم الحفاظ على الميزات وزيادتها فقد تراجعت الالتزامات إلى حد الأفول. والآن، فباستطاعتنا إدخال موضوع الضرائب إلى صلب المناقشات التى تدور حول مسئولية الشركات، بحيث تصبح خاضعة للمحاسبة ليس فقط من قبل حاملى الأسهم، بل من قبل المجتمعات

التى تتيح لها القيام بأنشطتها ومزاولة أعمالها ومنحها الثقة والآلات المطلوبة لذلك. لا يجوز استمرار النظر إلى الضرائب بصفتها تكلفة على حاملى الأسهم تُخفَض إلى الحد الأدنى، بل على أنها عائد لما استثمرته المجتمعات وحكوماتها فى إقامة البنى الأساسية، وفى التنظيم، وسن القوانين وغير ذلك من المتطلبات المسبقة الأساسية لأنشطة الشركات. وحينما يحدث ذلك، سيكون قد تم خلق حلبةٍ جديدة تماما يتم فيها مساءلة نظام الأوف شور وتحديه.

• • •

تاسعا، باستطاعتنا إعادة تقييم الفساد. بَيّنت، فيما سبق، كيف أن التصنيفات الأساسية للفساد فى مختلف البلاد تضع كبرى الملاذات الضريبية فى العالم – مستودعات تريليونات الدولارات من الغنائم المنهوبة – فى الطرف النظيف من المنظومة، وكيف بدأ «دليل السرية المالية» الجديد عملية تصويب السجلات. بيد أن باستطاعتنا الانتقال خارج إطار إعادة ترتيب جغرافيّة الفساد، كى نعيد تعريف ما الفساد وتقييمه. فى جوهره، يقتضى الفساد تورط نافذين مطلعين ينتهكون الفائدة العامة للسرية ويستغلونها وهم محصنون ضد العقوبات والتبعات كى يقوضوا الأحكام والأنظمة الداعمة للمصلحة العامة، ويقوضوا أيضا، إيماننا بتلك الأحكام والأنظمة وثقتنا بها. يعمل هذا، فى تلك الأثناء، على زيادة الفقر وعدم المساواة ومفاقمتهما، ويُرسِّخ الفوائد الفردية والمصالح الخاصة والسلطات والقوى غير الخاضعة للمحاسبة.

تفعل الرشوة كل هذا، والمقارنات بين الرشوة وبيزنسات الاختصاصات القضائية التى تتسم بالسرية ليست من قبيل المصادفة. يتحدث البعض عن الرشاوى ويمتدحها كأسلوب للالتفاف حول العوائق البيروقراطية، وهم فى هذا مخطئون إذ إن الرشوة تفيد من يدفعها وتلحق الأضرار بالنظام ككل وتفسده. وبالمثل، قد يذهب المدافعون عن الاختصاصات القضائية التى تتسم بسرية

تعاملاتها إلى أن خدماتهم تساعد الأفراد والبيزنسات الخاصة على الالتفاف حول مواطن «عدم كفاءة» الاقتصاد السائدة وتمهد الطريق أمام البيزنسات كى تكمل طريقها. وهذا ما تفعله. لكن ما مواطن «عدم الكفاءة» تلك؟ إنها الضرائب، والتنظيمات والضوابط المالية، والقوانين الجزائية، والشفافية، والتى تتواجد جميعها لأسباب وجيهة. إن مساعدة الأفراد على الالتفاف على العوائق يعنى العمل على تآكل النظام والثقة فى النظام. تعمل الرشوة على تعفّن الحكومات وفسادها، وتعمل الملاذات الضريبية على تعفن النظام المالى الكوكبى وفساده.

وبمجرد أن نبدأ فى تبين ذلك، سنتوقف عن أن نقصر جهودنا على الإشارة إلى لصوص البلدان النامية ومسئوليها الأوغاد الأشرار، ونبدأ فى تفحص تنويعة من اللاعبين أكبر كثيرا كثيرا وأنشطتهم فى تسهيل ممارسات أولئك اللصوص وتشجيعها، ونوجد بذلك قاعدة ينطلق منها مواطنو البلدان الغنية والفقيرة معاً، وهدفا مشتركا لهم لمحاربة ذلك البلاء الكوكبى.

أما الأمر الأخير والأهم، فهو تغيير الثقافة. حينما يتودد النقاد والمتحدثون المفوهون، والصحفيون والسياسيون إلى من يراكمون الثروات من خلال استغلال النظام وانتهاكه والالتفاف حول القوانين الضريبية والأحكام والنظم وإجبار الآخرين جميعهم على تحمل تلك الضرائب والمخاطر- فإن هذا يعنى أننا قد ضللنا الطريق.

بالإمكان تغيير اللغة. حينما يزعم أحدهم أن الملاذات الضريبية تجعل الأنشطة المالية الكوكبية أكثر كفاءة، باستطاعتنا أن نسأل «كفاءة لمن؟». وحينما يقول آخر إنه ينبغى على البلاد أن تنافس بعضها فى مجال الضرائب والتنظيمات المالية، أو إنه ينبغى أن يهدف صناع السياسة إلى أنظمة ضريبية أو تنظيمية أكثر تنافسية، علينا أن نسأل عن أى نوع من التنافس تتحدث؟ سباق إلى القاع أو الحد الأدنى فى مجال الضرائب والتنظيم المالى، أو سباق على مزيد من السرية؟ أم سباق إلى

القمة أو الحد الأعلى كذلك الذى تمارسه الكوربوريشنات فى أسواق المضاربات التنافسية؟ أيضا، بإمكاننا أن نسأل ما يعنونه تحديدا عندما يتحدثون عن «الخصوصية» أو «حماية الأصول» أو «الكفاءة الضريبية» فى سياق الأنشطة المصرفية الخاصة. حينما تحقق شركة أوراق مالية (أسهم وسندات) خاصة أرباحا قياسية عليها أن تخبرنا كم من تلك الأرباح هى نتيجة تحسينات وأنشطة منتجة وكم منها نتيجة التلاعبات فى مراكز الأوف شور. حينما نسمع أحد أعمدة المجتمع يقول «إننا اختصاص قضائى يخضع للتنظيمات الجيدة، اختصاص متعاون وشفاف»، فعلينا كمحققين متفحصين أن نفترض العكس ونجرى أبحاثا أعمق. وحينما تنشر المجلات إعلانات مغرية لمروجين مشبوهين لأنشطة الأوف شور، بهدف حفز العملاء على سلوكيات إجرامية، بإمكاننا التقدم بالشكوى إلى الجهات المعنية. وحينما تتحدث الكوربوريشنات عن المسئولية الاجتماعية بإمكاننا أن نسأل إن كانوا يقصدون الضرائب. وحينام يحتاج الصحفيون معلقين خبراء يستشيرونهم حول قصة صحفية عن الضرائب يقومون بإعدادها، فعليهم أن يعوا أن من يجرون الحوارات معهم ينتسبون إلى مؤسسات محاسبية كبيرة تحقق أرباحها من خلال مساعدتها الكوربوريشنات الكبيرة والأفراد الأثرياء على الالتفاف حول دفع الضرائب، وأن آراءهم تعكس مفاهيم فاسدة، وأن عليهم أن يأتوا بآراء بديلة توازن تلك المفاهيم.

بإمكان مؤسسات العالم الدولية والحكومات المسئولة وضع خطوط إرشادية جديدة وقوانين للسلوك تبين أساسيات السلوكيات المسئولية، وغير المسئولة فى مجالات الضرائب والتنظيمات الدولية مع تركيز خاص على انتهاكات الأوف شور وآثاره المدمرة. بإمكانهم طرح مبادئ مضادة للالتفاف على دفع الضرائب وتحاشيها وإدخالها فى صلب القوانين ذات العلاقة، بحيث تصبح أساليب الاحتيال المعقدة الضارة غير مسموح بها على الرغم من أنها لاتعد، تقنياً، خرقا للقوانين.

يمكن أن يسمح الالتفاف على دفع الضرائب جريمة محمولة على جريمة غسيل الأموال، كما أنه بالإمكان تضمين الانتهاكات الضريبية، وغيرها، فى المواثيق الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد. ينبغى أيضا للنقابات المهنية، مثل نقابات المحامين والمحاسبين والمصرفيين، وضع قوانين للسلوك تؤكد على أنه من غير المقبول للأعضاء مساعدة العملاء على ارتكاب الجرائم سواء داخل الوطن أو خارجه. أيضا، تحتاج المهن المرتبطة بالاقتصاد إعادة تقييم نهجها كى تفهم تأثير بعض الممارسات مثل السرية والتحكم فى أسعار صرف العملات. وعلى الرغم من الصعوبات التى ستواجهها، فبإمكانها أن تبدأ فى قياس الأشياء غير المشروعة السرية وعمل تقييم لها.

بهذا، يمكننا استعادة لغتنا وثقافتنا من بين براثن قوى الامتيازات غير الخاضعة للمحاسبة التى سلبتنا إياها.

فى وقت كتابة هذا، حالت الإنفاقات الحكومية الكبيرة دون حدوث انهيار اقتصادى كامل فى أعقاب الأزمة المالية الكوكبية، لكن بتكلفة باهظة تحملها دافعو الضرائب. لكن، وحتى الآن، لم يحدث أى إصلاح حقيقى.

حان الوقت كى يبدأ نقاش كوكبى موسع جدّى حول الملاذات الضريبية، التى تؤثر فيك، أياً من كنت، وحيثما توجد، وأيا كان نوع العمل الذى تقوم به. ينشط الأوف شور على مقربة منا جميعا. يقوم بتقويض حكوماتنا المنتخبة، وتجويف أوعيتها الضريبية وإفساد سياسييها، يعمل على استدامه اقتصاد إجرامى واسع النطاق والحفاظ عليه، وعلى خلق أرستوقراطية جديدة لا تخضع للمحاسبة من القوى الشركاتية والمالية. إذا لم نقم بالعمل معاً من أجل احتواء السرية المالية والسيطرة عليها، سيصبح العالم الذى التقيته فى غرب إفريقيا منذ أكثر من عقد من الزمان، عالماً من النافذين المُطّلعين المصقولين معسولى الحديث، عالماً من الحصانة والتواطؤ الإجرامى الدولى، ومعه عالم من الفقر المُدقع، سيصبح هو

العالم الذى نتركه لأطفالنا. سيكون ثمة قلة قليلة تُعسل أهدبتهم بالشمبانيا فيما يصارع بقيتنا من أجل لقمة العيش وسط ظروف من عدم المساواة المُرهقة المتردية. باستطاعتنا تحاشى ذلك المستقبل.

باستطاعتنا ذلك، لأنه ينبغى علينا تحاشيه.

صدر من هذه

السلسلة

١ ـ محمد (ص)

٢ ـ صدام الحضارات

٣ ـ عصر الجينات

٤ ـ القدس

٥ ـ العولمة والعولمة المضادة

٦ ـ التاريخ السرى للموساد

٧ ـ من يخاف استنساخ الإنسان؟

٨ ـ حريم محمد على

٩ ـ عولمة الفقر

١٠ ـ صور حية من إيران

١١ ـ البحث عن العدل

١٢ ـ لورانس: ملك العرب غير المتوج

١٣ ـ الصهيونية تلتهم العرب

١٤ ـ معارك فى سبيل الإله

١٥ ـ التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية

١٦ ـ التسوية: أى أرض.. أى سلام

١٧ ـ المكنز الكبير

١٨ ـ الحق يخاطب القوة

١٩ ـ نساء فى مواجهة نساء

٢٠ ـ مؤامرة العرب النبرى

٢١ ـ روسيا.. إلى أين

٢٢- موسوعة الأم والطفل

٢٣- الخدعة الرهيبة

٢٤- نهاية الإنسان

٢٥- خدعة التكنولوچيا

٢٦- ٣٦٥ حتوتة وحتوتة

٢٧- بوش ضد العراق ... لماذا؟

٢٨- أين الخطأ ؟

٢٩- اللولب المزدوج

٣٠- رجال بيض أغبياء

٣١- سادة العالم الجدد

٣٢- الخطيئة الأولى لإسرائيل

٣٣- اللعب مع الصغار

٣٤- الإبادة السياسية

٣٥ - حكومة العالم السرية

٣٦ - ما بعد الإمبراطورية

٣٧ - بوش في بابل

٣٨ - المقاومة العراقية.. ومستقبل النظام الدولى

٣٩ - تزييف الوعى

٤٠- القانون فى خدمة من ؟

٤١ ـ كفى

٤٢ - معنى هذا كله

٤٣- حياة بلا روابط

٤٤ - ٣٦٥ حدوتة وحدوتة

٤٥- أنا والعولمة .. عالم بديل ممكن..

٤٦- جسدى سلاحاً

٤٧- ثالوث الشر

٤٨- الحضارة الإسلامية المسيحية

٤٩- أمـــريكا العظمى.. أحـــزان الإمبراطورية

٥٠- الطَّريقُ إلى السُّوبَرْمَان

٥١- مدربون على القتـل

٥٢- معاداة السامية الجديدة

٥٣- إبادة العالم الثالث

٥٤- بيولوچيا الخوف

٥٥- لغز اسمه الألم

٥٦- تعليم بلا دموع

٥٧- أحمد مستجير

٥٨-العين بالعين

٥٩- شاڤيز

٦٠- قصص الأشباح

٦١- حزب الله

٦٢- الإنسان هو الحل

٦٣- السيارات المفخخة

٦٤- بلاكووتر

٦٥- حضارتهم وخلاصنا

٦٦- نحو الحرية.. نلسون منديلا

٦٧- العهد

٦٨- مزرعة الحيوانات

٦٩- أطفال الإنترنت

٧٠- لعبة الملايين

٧١- تجارة الجنس

٧٢- الأمريكى الساذج

٧٣- الأبرياء

٧٤- الشباب والجنس

٧٥ - التربية من عام إلي عشرين عام

٧٦- فلورانس وإداورد

٧٧- الجهاد في سبيل الحقيقة

٧٨- غاندي (٢)، رؤي، تأملات، اعترافات

٧٩- شرف البنت

٨٠- الزواج المحرم

٨١- أنبياء مزيفون

٨٢- إمبراطورية العار

٨٣- اختطاف أمريكا

٨٤- شريعة الجستابو

٨٥- رومانسية العلم

٨٦- اختفاء فلسطين

٨٧- من هم إسرائيل

٨٨- ثلاثون كتاب في كتاب

٨٩- اقتصاد الاحتيال البرىء

٩٠- الله.. لماذا؟

٩١- الأمراض المعدية

٩٢- الطريق إلي بئر سبع

٩٣- مجمع الشيطان

٩٤- فى ذكرى المقاومة

٩٥- خطايا تحرير المرأة

٩٦- دساتير من ورق؟

٩٧- صُناع الملوك

٩٩- عندما تحكم الصين العالم

١٠١- الحركة العامة للاقتصاد المصرى فى نصف قرن

١٠٢ - رحلة السندباد

١٠٣- وجه أوباما الأبيض

١٠٤- تشى چيڤارا سيرة للنشء

١٠٥- أنا أقترض.. أنا موجود

١٠٦- قصة فيس بوك

١٠٧- غواية الرجال

١٠٨ - تأثير إيران ونفوذها فى المنطقة

١٠٩ - المعرفة فى خدمة الهيمنة

١١٠- البيتلز «سيرة للنشء ٣»

١١١- أسامة بن لادن «سيرة للنشء ٤»

١١٢- «كاليجولا» مسرحية من ٤ فصول

١١٣- المسلمون الافتراضيون

١١٤- القاعدة نهاية تنظيم، أم انطلاق تنظيمات؟